

لقد عرضنا فيما سبق أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستطيع إدامة مطالبتها بجزر طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبوموسى على أساس المبدأين القانونيين:التقادم والترسيخ التاريخي لحق الملكية أن إيران باحتلالها وبالإضافة إلى ذلك، لجزيرتي طنب الكبرى و طنب الصغرى وإبرامها لمذكرة التفاهم المتعلقة بجزيرة أبوموسى في عام 1971، قد انتهكت مبادئ القانون الدولي. ويمكن القول في البدء إنه بينماتدعي إيران تبعية جزر طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبوموسى من الأدلة كافيأعلى أساس الكثير من المبادئ القانونية